محضر الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات عملاً بالمادة 37	الدعوات عملاً بالمادة 39 وغيرها	المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون)
S/PV.8607 29 آب/أغسطس 2019	رسالة مؤرخة 6 آب/أغسطس 2019 موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من فريق الخبراء المنشأ عملا بالقرار 2374 (2017) بشأن مالي (S/2019/636)	مشروع قرار مقدَّم من فرنسا (S/2019/687)				القرار 2484 (2019) 15-0-0 (اتُّخذ بموجب الفصل السابع)
S/PV.8636 8 تشرين الأول/أكتوبر 2019	تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي (S/2019/782)	مالي	الممثل الخاص للأمين العام	سبعة من أعضاء المجلس[ه]، وجميع المدعوّين[و]		

(أ) مثَّل مالي وزيرها للشؤون الخارجية والتعاون الدولي.

(ب) مثَّل كوت ديفوار وزيرها للشؤون الخارجية؛ ومثَّل فرنسا (رئيسة المجلس) وزيرها لشؤون أوروبا والشؤون الخارجية. ومثَّل ألمانيا وزيرها الاتحادي للشؤون الخارجية؛ ومثَّل المملكة المتحدة وزير الدولة لشؤون الكومنولث والأمم المتحدة؛ ومثَّل الولايات المتحدة نائب وزير خارجيتها المعني بالشؤون السياسية.

(ج) مثَّل مالي رئيس وزرائها.

(د) الاتحاد الروسي، وألمانيا، وإندونيسيا، وبلجيكا، وبولندا، وبيرو، والجمهورية الدومينيكية، والصين، وفرنسا، وكوت ديفوار (أيضا باسم جنوب أفريقيا، وغينيا الاستوائية)، والكويت، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة.

(ه) إندونيسيا، والجمهورية الدومينيكية، وجنوب أفريقيا، والصين، وغينيا الاستوائية، وكوت ديفوار، والولايات المتحدة. وتكلم ممثل الجمهورية الدومينيكية بصفته رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار 2374 (2017) بشأن مالي.

(و) شارك الممثل الخاص في الجلسة عن طريق التداول بالفيديو من باماكو.

الأمريكتان

14 – المسألة المتعلقة بهايتي

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد المجلس أربع جلسات واتّخذ قرارين، أحدهما في إطار الفصل السابع من الميثاق، بشأن المسألة المتعلقة بهايتي. واتُّخذت جلستان من تلك الجلسات شكل مناقشات، فيما عُقدت جلستان لاتخاذ قرار[273]. وباعتماد القرار 2466 (2019)، مدد المجلس، متصرِّفًا بموجب الفصل السابع من الميثاق، ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم العدالة في هايتي لفترة نهائية مدتها ستة أشهر حتى 15 تشرين الأول/أكتوبر 2019[274]. وبموجب قراره 2476 (2019) طلب المجلس إلى الأمين العام أن ينشئ مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي اعتبارًا من 16 تشرين الأول/أكتوبر 2019[275].

ويرد في الجدول أدناه مزيد من المعلومات عن الجلسات، بما فيها معلومات عن المشاركين والمتكلمين والنتائج.

وفي عام 2019، استمع المجلس إلى إحاطات في كل من جلستي المناقشة قدمها وكيل الأمين العام لعمليات السلام، كما قدمتها خلال جلسة المناقشة التي جرت في 12 نيسان/أبريل، مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والمديرة التنفيذية لمنظمة شركاء في الصحة، وهي منظمة غير حكومية تُعنى بالرعاية الصحية في هايتي. وبالإضافة إلى ذلك، دُعيت رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لأول مرة منذ عام 2009، إلى جلسة بموجب المادة 39 من النظام الداخلي المؤقت، حضره في 15 تشرين الأول/أكتوبر 2019[276]. وأعرب أعضاء المجلس في مداولاتهم عن قلقهم إزاء الحالة في هايتي،

(273) لمزيد من المعلومات عن شكل الجلسات، انظر الجزء الثاني، القسم الأول.

(274) القرار 2466 (2019)، الفقرة 1. ولمزيد من المعلومات عن ولاية وتشكيل بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، انظر الجزء العاشر، القسم الأول.

(275) القرار 2476 (2019)، الفقرة 1. ولمزيد من المعلومات عن ولاية المكتب المتكامل، انظر الجزء العاشر، القسم الثاني.

(276) لمزيد من المعلومات عن الجلسة التي عقدت في 6 نيسان/أبريل 2009، انظر S/PV.6101، *والمرجع، ملحق 2008-2009*، الجزء الأول، القسم 18.

مشيرين بوجه خاص إلى الأزمة السياسية والدستورية في البلد، وتفشي العنف وتفاقم الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية، فضلا عن الفساد والإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان. ودعوا إلى إجراء حوار شامل وسلمي بين جميع الأطراف المعنية لمعالجة الأسباب الجذرية للحالة. ومع انتهاء وجود الأمم المتحدة في سياق حفظ السلام في هايتي، لاحظ أعضاء المجلس أهمية تولي حكومة هايتي مقاليد الأمور على الصعيد الوطني في كفالة السلام والاستقرار وتعزيز التنمية الاقتصادية في البلد. وفي هذا السياق، شدد أعضاء المجلس على الحاجة إلى انتقال سلس بين بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، ورحبوا بتقديم معايير مرجعية ومؤشرات تتعلق بالمكتب المتكامل وأكدوا على ضرورة أن تتولى السلطات الوطنية زمام أمورها.

وفي 3 نيسان/أبريل 2019[277]، سلط وكيل الأمين العام لعمليات السلام الضوء على الحالة السياسية المضطربة وغير المستقرة في هايتي عقب اضطرابات استمرت لمدة 10 أيام في شباط/فبراير، وأسفرت عن مقتل 41 شخصا وإصابة 100 شخص وانهيار الحكومة في 18 آذار/مارس. وفي حين نوه وكيل الأمين العام بإنشاء الرئيس للجنة معنية بتيسير الحوار فيما بين الأطراف الهايتية، أكد أن هناك حاجة إلى بذل جهود أقوى من جميع الجهات الفاعلة الرئيسية لكفالة نجاح عمل اللجنة وصياغة رؤية وطنية للإصلاح الاقتصادي، والحماية الاجتماعية، وتحسين سيادة القانون، ومكافحة الفساد، وتنظيم انتخابات تشريعية في الوقت المناسب وفقا للمعايير الدولية. وفيما يتعلق بالتخفيض التدريجي المتوقع لبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، لفت الانتباه إلى التقدم الذي أحرزته هايتي في تعزيز مؤسساتها، ولا سيما الشرطة الوطنية الهايتية، ولاحظ التوصيات التي قدمها الأمين العام[278] لدعم أولويات القيادة الهايتية في الأشهر الستة الأخيرة من النشر، ومواصلة الأمم المتحدة دعم البلد من خلال وجود استراتيجي صغير ذي قدرات في مجالات توفير المساعي الحميدة، وحقوق الإنسان، وإسداء المشورة. وفي الجلسة ذاتها، استمع المجلس إلى إحاطة من المفوضة السامية لحقوق الإنسان بشأن التحديات القائمة في مجال حقوق الإنسان في هايتي، وهي الظروف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة، والفساد، والفقر، والنشاط الإجرامي، والإفلات من العقاب على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وضعف النظام القضائي، والاحتجاز المطول السابق للمحاكمة[279]. وأثنت على تعيين الوزير المعني بحقوق الإنسان ومكافحة الفقر المدقع في هايتي، والجهود التي تبذلها لجنة حقوق الإنسان المشتركة بين الوزارات لوضع خطة عمل وطنية، واستمرار عمل مكتب حماية المواطنين، ومشاركة منظمات المجتمع المدني. وشجعت المفوضة السامية المجلس على دعم هايتي في تعزيز مؤسسات البلد، ومكافحة الإفلات من العقاب، وتعزيز وحماية حقوق الإنسان. واسترعت المديرة التنفيذية لمنظمة شركاء في الصحة، في ملاحظاتها، انتباه أعضاء المجلس إلى حالة النساء والفتيات في هايتي، مؤكدة على ضرورة التصدي لعدم المساواة والعنف الجنسي والجنساني وكفالة المشاركة السياسية للمرأة. ودعت بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي والمجلس إلى دعم بناء القدرات المحلية، في جملة أمور، من أجل تقديم خدمات تراعي الاعتبارات الجنسانية للناجيات من العنف الجنسي والجنساني.

وفي 12 نيسان/أبريل 2019، اعتمد المجلس، متصرفًا بموجب الفصل السابع من الميثاق، القرار 2466 (2019)، بأغلبية 13 صوتا وامتناع عضوين عن التصويت. وبموجب هذا القرار، مدد المجلس ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي لفترة نهائية مدتها ستة أشهر حتى 15 تشرين الأول/أكتوبر 2019، وطلب إلى الأمين العام الشروع في التخطيط اللازم لوجود متكامل مناسب لمنظومة الأمم المتحدة في هايتي، بما يشمل تشكيل بعثة سياسية خاصة[280]. وطلب المجلس أيضا إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى المجلس في غضون 30 يوما من اتخاذ القرار عن التفاصيل التنفيذية للبعثة المقترحة، لكي ينظر فيها ويأذن بها لاحقا[281]. وبعد التصويت[282]، انتقد ممثل الاتحاد الروسي، تعليلاً لقرار وفد بلده الامتناع عن التصويت، اعتماد النص بموجب الفصل السابع، مشيراً إلى أن حالة حقوق الإنسان في هايتي لا تشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين، وأن الإطار السياساتي الشامل والمتكامل طُبِّقَ على بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي دون وضعه أولاً في صيغته النهائية ومن ثم مناقشته من قبل الدول الأعضاء. وبالرغم من تصويت ممثل الصين لصالح القرار، إلا أنه ارتأى أن تركز بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي على مساعدة هايتي في التعامل مع قضايا السلام والأمن، وألا تنخرط بأكثر من المطلوب في قضايا حقوق

(277) انظر S/PV.8502.

(278) انظر S/2019/198.

(279) انظر S/PV.8502.

(280) القرار 2466 (2019)، الفقرتان 1 و 2.

(281) المرجع نفسه، الفقرة 3. انظر أيضا: S/2019/387 و S/2019/387/Corr.1.

(282) انظر S/PV.8510.

الإنسان داخل البلد. وامتنع ممثل الجمهورية الدومينيكية أيضا عن التصويت، فلاحظ أن بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي ستنجز ولايتها في نفس الوقت حيث يُتوقع إجراء انتخابات في هايتي، وهذا ما ينبغي أن يُراعى عند التمهيد لأي عمل آخر قد تقوم به الأمم المتحدة بعد خروج بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي.

وفي 25 حزيران/يونيه 2019، اتخذ المجلس القرار 2476 (2019)، بأغلبية 13 صوتا وامتناع عضوين عن التصويت، والذي طلب فيه إلى الأمين العام أن ينشئ مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، اعتبارا من 16 تشرين الأول/أكتوبر 2019 ولفترة أولية مدتها 12 شهرا، على أن يرأسه ممثلٌ خاص للأمين العام، مع تكليفه، في جملة أمور، بتقديم المشورة والمساعدة للحكومة في تحسين وتعزيز الاستقرار السياسي والحكم الرشيد، بما في ذلك ما يتعلق بسيادة القانون، والتخطيط لإجراء الانتخابات، والتصدي للتجاوزات والانتهاكات المرتكبة ضد حقوق الإنسان[283]. وأكد المجلس أيضا ضرورة التكامل التام بين أنشطة المكتب المتكامل وأنشطة فريق الأمم المتحدة القطري في هايتي[284]. وبعد التصويت[285]، أوضح ممثل الصين، في معرض شرحه لقرار وفد بلده الامتناع عن التصويت، أن ولاية المكتب المتكامل يجب أن تكون واضحة وموجزة إذا ما أُريدَ لها أن تساعد هايتي في تناول قضايا السلام والأمن، وأشار إلى أن النص لم يعكس تماما شواغل وفد بلده. وأعرب ممثل الجمهورية الدومينيكية عن رأي مفاده أن ولاية البعثة التي ستخلف بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي يجب أن تكون واسعة القاعدة وأن تشمل الدعم بغية تعزيز النظم السياسية والانتخابية وسيادة القانون والمساعدة بغية معالجة التفاوت الاجتماعي، والحوكمة، والآثار الضارة الناجمة عن تغير المناخ والكوارث الطبيعية. وأعرب ممثلا فرنسا وألمانيا عن خيبة أملهما لعدم تناول القرار لأثر تغير المناخ على الحالة الأمنية في هايتي. وأكد وزير خارجية هايتي أن بلده كان يود أن يرى بعثة سياسية خاصة تتناسب مع التحديات، وتتطلب، في جملة أمور، تعبئة الموارد المالية الكافية. واستدرك بالقول إنه يظل على أمله في أن يكون للبعثة موارد مالية كافية لكي تتمكن من توفير المساعدة الملموسة للسلطات الهايتية في التغلب على الأزمة المتعددة الأبعاد.

وفي رسالة مؤرخة 11 تشرين الأول/أكتوبر 2019[286]، أحاط المجلس علما باعتزام الأمين العام تعيين مبعوثة شخصية جديدة لهايتي ورئيسة للمكتب المتكامل.

وخلال المناقشة الثانية في إطار هذا البند[287]، المعقودة في 15 تشرين الأول/أكتوبر 2019، لفت وكيل الأمين العام لعمليات السلام الانتباه إلى المحاولة الرابعة التي باءت بالفشل في البرلمان للمصادقة على حكومة، والتي أسفرت عن فراغ مؤسسي كان واردًا وتوقف عملية الحوار الوطني، ما أدى بدوره إلى مظاهرات قام بها قادة المعارضة أسفرت عن مقتل ما لا يقل عن 30 شخصا، وتدهور الأوضاع الإنسانية. وبالرغم من هذا السياق، سلط وكيل الأمين العام الضوء على إنجازات بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي في دعم التحسينات الجارية في البلد في مجالات سيادة القانون، والمساعي الحميدة، ومؤسسات حقوق الإنسان. وذكّر وكيل الأمين العام المجلس بأن المكتب المتكامل سيركز على تعزيز الحلول السياسية، في حين سيتولى فريق الأمم المتحدة القطري أنشطة البرامج والدعم التقني. وأضاف قائلا إن الأمم المتحدة ستواصل العمل على القضاء على الكوليرا في هايتي والبت في قضايا الاستغلال الجنسي والأبوة القائمة. وتحدثت رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي بعد أعضاء المجلس، فسلطت الضوء على عمل الفريق الاستشاري المخصص لهايتي، الذي أنشئ في عام 1999 بناء على طلب من مجلس الأمن في إطار المادة 65 من الميثاق، لتقديم توصيات بشأن تنمية البلد في الأجل الطويل. وذكرت أنه ينبغي للمنظمة أن تضاعف جهودها لدعم شعب هايتي وتهيئة الظروف الكفيلة بتحقيق التنمية المستدامة والاستقرار في الأجل الطويل، وأشارت إلى ضرورة مواصلة التعاون بين المجلسين.

(283) القرار 2476 (2019)، الفقرة 1.

(284) المرجع نفسه، الفقرة 5.

(285) S/PV.8559.

(286) S/2019/812.

(287) S/PV.8641.

الجلسات: المسألة المتعلقة بهايتي

محضر الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات عملاً بالمادة 37	الدعوات عملاً بالمادة 39 وغيرها	المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون)
S/PV.8502 3 نيسان/أبريل 2019	تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي (S/2019/198)		الأرجنتين، كندا، هايتي	وكيل الأمين العام لعمليات السلام، والمفوضة السامية لحقوق الإنسان، والمديرة التنفيذية لشركاء في الصحة، ورئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوّين[أ]	
S/PV.8510 12 نيسان/أبريل 2019	تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي (S/2019/198)	مشروع قرار مقدَّم من الولايات المتحدة (S/2019/311)			سبعة من أعضاء المجلس[ب]	القرار 2466 (2019) 13-0-2[ج] (اتُّخذ بموجب الفصل السابع)
S/PV.8559 25 حزيران/يونيه 2019		مشروع قرار مقدَّم من الولايات المتحدة (S/2019/519)	هايتي		سبعة من أعضاء المجلس[د]، وهايتي	القرار 2476 (2019) 13-0-2[ه]
S/PV.8641 15 تشرين الأول/أكتوبر 2019	تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي (S/2019/805)		هايتي	وكيل الأمين العام لعمليات السلام، ورئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والقائم بالأعمال بالنيابة لبعثة الاتحاد الأوروبي	جميع أعضاء المجلس[و]، وجميع المدعوين[ز]	

(أ) مثَّل هايتي وزير خارجيتها. تكلم رئيس وفد الاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، وألبانيا، والبوسنة والهرسك، والجبل الأسود، ومقدونيا الشمالية، وجمهورية مولدوفا، وصربيا، وتركيا.

(ب) الاتحاد الروسي، وألمانيا، وبيرو، والجمهورية الدومينيكية، وفرنسا، والصين، والولايات المتحدة.

(ج) *المؤيدون:* ألمانيا، وإندونيسيا، وبلجيكا، وبولندا، وبيرو، وجنوب أفريقيا، والصين، وغينيا الاستوائية، وفرنسا، وكوت ديفوار، والكويت، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية؛ *المعارضون:* لا أحد؛ *الممتنعون:* الاتحاد الروسي، والجمهورية الدومينيكية.

(د) الاتحاد الروسي، وألمانيا، وبيرو، والجمهورية الدومينيكية، وفرنسا، والصين، والولايات المتحدة.

(ه) *المؤيدون:* الاتحاد الروسي، وألمانيا، وإندونيسيا، وبلجيكا، وبولندا، وبيرو، وجنوب أفريقيا، والصين، وغينيا الاستوائية، وفرنسا، وكوت ديفوار، والكويت، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية؛ *المعارضون:* لا أحد؛ *الممتنعون:* الجمهورية الدومينيكية، والصين.

(و) مثَّل بيرو وزير خارجيتها.

(ز) تكلم القائم بالأعمال بالنيابة لوفد الاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، وألبانيا، وأوكرانيا، والبوسنة والهرسك، والجبل الأسود، وجمهورية مولدوفا، وصربيا، ومقدونيا الشمالية.